بيد ولا بغيرها فما نضحي كلام الشيخ وانه لا عبار عليه والانظر فيه بوجه وانه عين كلام
ائمة المذهب واللغة وان قول بعض المشايخ ولم يجد تفسيره بالدفع الخ هو الذي
فيه النظر الظاهر فتامله واما قوله على انه لابد في الدفع الخ فهو ممنوع بل يكفي
لا يرد منه شيء على الشيخ لان اعتبار هذا الزايد على المفهوم اللغوي اخذ الفقهاء
بناء على اعتماده من قرينة المقام اذ المقصود من الحلف على الضرب الابتزاء ومن ثم
اشترط الشيخان في موضع كونه مولما مع ان الايلام ليس من حقيقة الضرب اللغوية وكم
يشترط الايلام قال لابد فيه من نوع ايذاء حتى لا يكفي ضربه بأصبعه اتفاقا فاشترط الهم
لهذا الامر الزايد على المفهوم اللغوي اخذوه من قرينة المقام الدال عليها الحلف
على الضرب على انا لا نسلم اعتبار الصدم في الدفع وانما المعتبر ان يكون فيه نوع
ان عاجل للمدفوع وان لم يكن فيه ايلام عرفا سواء اصدم شيئا ام لا هذا ما ظهر لي على
كلامهم ونصر فانتم فتامله وما يوضح ذلك ان صاحب الصحاح فسر الحذف بالضرب
في بعض المواد نحو حذف رأسه بالسيف وان كان عبره فسره في هذه المادة بالقطع
لانه هنا شريك فاطلاقه على القطع لا يمنع اطلاقه على الضرب على انه لو حلف لا يضربه
فضربه بسيف فقطعه بر او رقيته حنث كما هو جلي الثالث ان الشيخين رحمهما الله
تعالى انما لا عن الاعام بعد كلام سائغ عندهما كان المعتبر في اطلاق اسم الضرب للصدم
بأيلم او بنوع منه ايلام وجرى على ذلك الحجازي في مختصر الروضة فقال ولا يكفي ايلام
وحده بان وضع عليه حجرا ثقيلا ولا الصدم وحده كما نقله فالمعتبر الصدم بأيلم
او بنوع منه ايلام انتهى وعبارة المنهج الصغير وشرط بعضهم ان يكون فيه ايلام
ولم يشترطه الاكثرون والكفو بالصدم منه الذي يقع منها الايلام انتهت وهذا كما ترى
ظاهر في سقوط الضرب المرمي بحجر او نحوه لانه يصدق عليه انه صدم بأيلم او بنوع
منه ايلام وحينئذ فالذي كلام اللغويين في صدق الضرب بالرمي والحذف
فلم يبق عندنا لبعض المشايخ فيما حكي عنه في السوال من ان الرمي لا يسمى ضربا الرابع
ان اشاصر حوا باتحاد الضرب والحذف حيث قالوا لو رمى بكوامة فصار داخل الجلد
الرجم لاتحاد جنسهما اي من حيث اطلاق اسم الضرب عليهما لا للحد ولا لادخال
الجلد في قطع السرقة ولم يقولوا بهذا فعلمنا ان مرادهم باتحاد جنسهما ما قلناه من

سقوط

سقوط اسم الضرب لهما وان كلا منهما يطلق على الاخر واما ما توهم من ان المراد باتحاد
جنسهما ان كلا منهما يسمى زنا فهو خيال باطل اذ الزنا سبب لا جنس كما هو واضح ولا
يلزم من اتحاد السبب ولا بحد تعدده واما المراد بالجنس ما يعم خلان تحت سمائه
كما هو شان سائر الاجناس فتعين ان المراد هنا الضرب لا غير بذلك يحتمل انه الايذاء
لانه يشمل ما لا يجزي في الحد فلم يتضح ان يكون مرادا فتامله اذا تقرر ذلك فهذا ايضا
نص في المحنث في مسئلتنا بالحذف ويوافقه قول بعض الشارحين في تعليل عدم
اجزاء بعشكال في الضربة ما يزعم او ضربة لان الجمع يسمى ضربة واحدة بدليل
ما لو رمى في الجمار بالسبع دفعة واحدة فانه يسمى رميه واحدة انتهى فاستدلاله
بذلك فاض بان بين الضرب والرمي اتحادا حتى يستدل بما قالوه في احدهما على
ما قالوه في الاخر لخامس ان الرافعي وغيره فرقوا بين عدم اشتراط الايلام في الضربة
اي بناء على ما وقع له في موضع من انه لابد من الايلام بان المقصد من الحد الزجر وهو لا
يحصل الا بالايلام والتيمن تتعلق بالاسم وهو صادق مع عدم الايلام ولهذا يقال ضربه
فلم يوجعه وضعف ايضا فاض بان كلا مما كفى في الجلد او التعزير او الرجم كفى في اليمين اذ لا يضر
ان بينهما اتحادا في غير اشتراط الايلام الا اذا كان ما يكفي في الاخص وهو الحد يكفي في الاعم
وهو اليمين فتامله ولما اتممت ذلك ظفرت بعون الله وقوته ومعونته وفضله بان
المسئلة منقولة كما قلته فقد صرح بها الخوارزمي على جهة نقل المذهب الذي كاد
من اهل المصنفات فيه وعبارته في التعليق بالضرب كما في وسط الاذرعي عنه ولو
رفعها برجله او رماها بحجر طلعت قال الاذرعي اي اذا اصابها الحجر انتهى وهذا ادل
الكافي بالاشكال كما هو واضح فتامل هذه العبارة تجد فيها عين المسئلة وبها ينفع جميع
ما مر عن بعض المشايخ ويتضح ما اوردت به عليه وتامل ما قدمته عن ابي هريرة
رضي الله عنه وائمة اللغة تجده دليلا ظاهرا لنا فالحمد لله الذي الهمنا هو افقنا انتا
في الحكم قبل الاطلاع عليه وهدانا لما هداهم اليه والحمد لله ان ذكرنا لما قالوه ووافقنا
عليه ادلة ظاهرة واضحة جلية لا يحد لا يمعي فيها منصف ولا يقدر على رد ها
منا نه ولا متعسف فله الحمد كما يجب ويرضى سبحانه لا نحصي ثناء عليه هو كما اثنى
على نفسه وسئل عن من حلف بالطلاق ما يبيع كذا او فصله لنقصي بعده

منصف

اتحاد السبب صح

يشترط في الايلام ان يتبين اتفاقهم في الحد وفي التعزير انه على الاصح

تعليله اجود